

دور المحاسبة والمراجعة في مكافحة الفساد وغسل الأموال دور قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من الفساد المالي والإداري ظاهرة

• سعودي بلقاسم

حدادي سارة

المستخلص

تمر مهنة المحاسبة والمراجعة بأزمة أخلاقية ناتجة عن المصالح الخاصة بصورة واضحة على جزء كبير من قطاع الأعمال، إذ تعتبر ثقة الجمهور في نوعية الخدمات التي تقدمها مهنة المحاسبة والمراجعة عاملا مهما في نجاحها، وأن زعزعة هذه الثقة تجعل إبداء رأي مراجع الحسابات حول صدق القوائم المالية (الكشوف المالية) غير مجدية وخالية من معناها الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي والإداري، الأخلاق، مهنة المحاسبة والمراجعة، قواعد السلوك المهني.

Abstract

The Accounting profession and the auditing it pass , by a moral crisis which it caused by a special interests with a clearly picture on a large part from the business sector , as it considering the publics confidence in the quality of services in which it offered by the accounting profession and auditing as an important factor in its success, and to destabilize this confidence it make sincerity of financial lists (financial statements) useless and empty of a real meaning .

the key words : the financial and administrative corruption , the moral ,also accounting and auditing profession , and the rules of professional behaviour .

• أستاذ محاضر(أ) تحليل اقتصادي جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر

طالبة دكتوراه محاسبة جامعة محمد بوضياف-المسيلة-الجزائر

تمهيد

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية التي طالت كبريات المؤسسات في العالم والمدرجة في أسواق رأس المال بشكل خاص، فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح، الأمر الذي دفع الجهات المعنية على المستويين الوطني والدولي إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث تلك الأزمات والتي كانت ترتبط بشكل كبير بجوانب المحاسبة والمراجعة، ولعل من أبرز هذه الأسباب عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات هذه المهنة.

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ومن الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى وجه الخصوص الدول النامية، مما أدى إلى وقوع ركود في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، خاصة وأنها تتطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية للدولة والمؤسسة على حد سواء، وهذا ما أدى إلى اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين على ضرورة وضع إطار عملي مؤسسي لغرض حصر المشاكل وعلاجها، من خلال وضع خطوات جدية لمكافحة الفساد ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

لقد اهتمت العديد من البلدان بتطوير أداء مهنة المحاسبة والمراجعة وهذا ما أدى إلى إصدار العديد من القوانين والأنظمة المهنية التي تعمل على تنظيم أداء المهنة ورفع مستواها، وقد أبدت المؤسسات المهنية الدولية والإقليمية اهتمام كبيراً بذلك، فعلى الصعيد الدولي قامت عدة مؤسسات مهنية دولية بالعديد من الإصدارات الخاصة بقواعد السلوك لمهنة المحاسبة والمراجعة، حيث أصدر في هذا الشأن كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والاتحاد الدولي للمحاسبين أدلة وقواعد أخلاقيات سلوك المهنة.

1. مشكلة البحث

إن المشكلة الجوهرية تتمثل بارتباط مسببات الفساد المالي والإداري بمهنة المحاسبة والمراجعة من خلال نوعية المعلومة المالية والمحاسبية المقدمة ومدى صدقها ونزاهتها وتطابقها مع الحقيقة، وأيضاً في وجود آليات قادرة على ضبط ومراقبة صحة هذه المعلومات لتفادي الوقوع في عمليات الغش والتلاعب. ولذا يمكن تسليط الضوء على مفهوم الفساد المالي والإداري ومختلف مظاهره وآلياته، وانعكاساته من خلال توضيح دور قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال السؤال الجوهري التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؟

2. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن مهنة المحاسبة والمراجعة تهدف ضمن إجراءاتها المعتمدة للحد من الفساد المالي والإداري.

3. أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من:

- خطورة ظاهرة الفساد التي تنامت وأخذت أشكالاً وأحجاماً مختلفة تطال جميع نواحي الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، والوقوف على مظاهر الفساد المالي والإداري المتعددة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها لتلافي تكرارها لضمان تقليص آثارها.
- التصدي للتهمة التي وجهت إلى مهنة المحاسبة والمراجعة كونها المسؤولة عن الفساد، وإن المرونة التي تحتويها من خلال تعدد الطرائق والمبادئ وأساليب المعالجة البديلة هي المسؤولة عن إيجاد البيئة الملائمة للفساد والغش.
- إمكانية إعداد الوسائل والطرائق اللازمة لتشخيص المخالفات المحاسبية التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وذلك لغرض معالجة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية من خلال المواكبة

الفعلية مع تطورات الأجهزة الرقابية النزيهة للحد من ظهور تلك المخالفات المحاسبية.

4. أهداف البحث

- تحديد مسببات ظاهرة الفساد المالي والاداري والعناصر الرئيسية التي أدت إلى بروزها بشكل واضح في هذا العقد.
- وضع السبل والتوصيات للحد من ممارسات المخالفات المحاسبية ومعالجتها بأسرع وقت.
- كما أنه يهدف إلى لفت الانتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي والإداري، وذلك بعد تحديد مفهومه وأسباب ظهوره، وأهم مظاهره ونتائجه على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.

5. أسلوب البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لموضوع البحث، وهذا المنهج معمول به في كثير من البحوث والدراسات، حيث تم الاطلاع على عدد من البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، وكذلك المنشورة على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى الاطلاع على إصدارات ومدونات المنظمات والهيئات العالمية والمحلية، وأخضعت للتحليل والمناقشة بما يخدم أهداف البحث.

6. هيكل البحث

تم وضع خطة البحث لتتضمن أربعة محاور، تناول المحور الأول عرضاً للإطار المفاهيمي للفساد المالي والإداري، في حين تناول المحور الثاني قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، وتناول المحور الثالث دور أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري وفي المحور الأخير تم عرض النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للفساد المالي والإداري

حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، كذلك تم تعريفه وفقاً

لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها نظرا لآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1. مفهوم الفساد المالي والإداري

هناك اتفاق دولي على تعريف الفساد كما حددته "منظمة الشفافية الدولية بأنه: " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته."¹

أما الفساد المالي فهو الاحتيال في حقل المحاسبة والتدقيق ويُدْرَج التلاعب والاختلاس تحت بنوده وتوفر النية والتعمد لإخفاء بعض الحقائق بهدف الحصول على منافع شخصية أو التضليل.²

الفساد الإداري يقصد به جرائم الاتجار بالوظيفة العامة من خلال إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، أو من خلال السلوك البيروقراطي غير القانوني بهدف تحقيق مكاسب شخصية بطريقة غير مشروعة وبدون وجه حق.³

وتتمثل أهم مظاهر الفساد لمالي والإداري فيما يلي:

- عدم متابعة استرداد الديون.
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- عدم الاقتصاد في النفقات.
- تقديم شهادات دراسية مزورة.
- عدم الالتزام بالتعليمات والقوانين والتجاوز على الصلاحيات.
- تأخير انجاز المعاملات وإخفاءها.
- تسرب المعلومات.⁴
- المبالغة في تقييم عناصر الأصول والخصوم.
- المعالجات الخاطئة للأصول غير الملموسة مثل تكاليف البحوث والتطوير وتحميلها على قائمة الدخل بدلا من رسملتها.

- سرقة وضياع أصول الشركة من خلال استخدام أساليب الجريمة المنظمة صعبة الاكتشاف.
- سوء استخدام الشكل القانوني للعمليات من أجل اخفاء الجوهر الاقتصادي لها.
- سوء استغلال أصول وموارد الشركة من خلال الاختلاسات والرشاوى.
- الغش المتعمد من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لتضليل القوائم المالية.
- تضخيم الأرباح من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.⁵

2. مسببات الفساد المالي والإداري

توجد مجموعة من الأسباب التي تؤدي الى شيوع الفساد الإداري والمالي وهي كالآتي:⁶

1.2 العوامل الشخصية: تشير الغالبية العظمى من الدراسات إلى أن هناك علاقة وثيقة بين بعض الخصائص الفردية والممارسات الإدارية الفاسدة في منظمات الأعمال والإدارات والمؤسسات الحكومية مثل: العمر، مدة الخدمة، المستوى الدراسي، إضافة إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بشخصية الفرد وتكوينها ونظام القيم لديها ورؤيتها للحياة وأسلوب التعامل مثل تأثير الأسرة، الانحدار الطبقي، الحاجة المادية المنظومة القيمة للفرد، الالتزام الديني.

2.2 العوامل المؤسسية والتنظيمية: تتعدد الأسباب التنظيمية والمؤسسية التي تقف وراء الممارسات الإدارية والمالية الفاسدة في المنظمات، نذكر منها: ثقافة المنظمة، حجم المنظمة ضعف النظام الرقابي، العلاقة مع المسؤولين في الإدارات العليا، الهياكل التنظيمية وهياكل السلطة، عدم الاستقرار الوظيفي.

3.2 العوامل البيئية: وتعتبر هذه العوامل من أهم العوامل التي تقف وراء حالات الفساد وتساهم في تعزيره بسبب كثرتها وتعقدتها وتشابكها ويمكن تصنيفها إلى بيئات فرعية كالآتي:

1.3.2 عوامل البيئة السياسية

- عدم الاستقرار السياسي وما يتبع ذلك من دكتاتورية وتفرد بالسلطة.
- عدم وجود دستور أو وجود دستور مؤقت أو وجود دستور دائم لكن لا يتم احترامه، حيث تضيع الحقوق وتهدر الكرامات وتقل المساءلة ويضعف الولاء.
- سيطرة الدولة على وسائل الإعلام وتوجيهها ما يشل الوسيلة الرقابية الأولى التي يمكن أن تفضح وتكافح حالات الفساد.
- ضعف منظمات المجتمع المدني بكافة أشكالها والتي تعتبر أداة رقابية فاعلة في كثير من الدول.

2.3.2 عوامل البيئة الاقتصادية

- انخفاض الأجور وضعف المرتبات بشكل عام.
- تدهور قيمة العملة بسبب التضخم.
- محدودية فرص الاستثمار.
- عدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات.

3.3.2 عوامل البيئة القانونية

- قوانين تعسفية تثير الحيرة والإرباك وتدفع الناس لتجاوزها والتحايل عليها.
- التغيير المستمر للقوانين ليس بهدف تعديلها لخدمة الناس ولكن لفرض خدمة مصالح جهات معينة.
- ضعف الجهاز القانوني والقضائي وعدم وجود الكفاءات النزيهة.

4.3.2 عوامل البيئة الثقافية

- الأعراف والتقاليد السائدة.
- دور المؤسسات التربوية والتعليمية في بناء الأجيال وخلق ثقافة الفساد.

3. آثار الفساد المالي والإداري

1.3 أثر الفساد المالي والإداري على التنمية الاقتصادية: يقود الفساد إلى العديد

من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

- يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها.
- للفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات إن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية.
- انخفاض الأسعار السوقية لأسهم الشركات في البورصات المالية والخسائر المالية الفادحة التي أضرت بمصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.⁷
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير و بروز المحسوبية في إشغال المناصب.
- يزيد الفساد المالي والإداري من كثرة العوائق أمام المستثمرين خاصة المحليين الصغار منهم بالنظر لانتشار البيروقراطية وهو ما يؤثر سلبا على الروح التنافسية لهؤلاء المستثمرين.

2.3 أثر الفساد المالي والإداري على النواحي الاجتماعية: يؤدي الفساد إلى خلخلة

القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، و بروز التعصب والتطرف في الآراء، كما يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام.

3.3 أثر الفساد المالي والإداري على النظام السياسي: يترك الفساد آثارا سلبية على

النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وكما يلي:

- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.
- يسبب إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.⁸

المحور الثاني: قواعد أخلاقيات وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة

جميع المهن لا بد أن يكون لها دليل لآداب المهنة وسلوكها والذي يتوجب على أعضائها الالتزام به حرصا على كرامة المهنة وثقة الجمهور بها، ونظرا لأهمية الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة والمراجعة وخطورته فإن سلوك المحاسب والمراجع وأخلاقيتهما يعدان حجر الأساس في نجاح المهنة.⁹

1. مفهوم قواعد أخلاقيات وسلوكيات المهنة

يمكن تعريف الأخلاقيات بأنها "مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم تصرفات الأفراد بحيث تحدد وتوضح ما هو السلوك الصحيح والسلوك الخاطئ".¹⁰ قواعد السلوك المهني هي مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة التي تستلزم من المحاسب والمدقق سلوكا معيناً يقوم على الالتزام وذلك للمحافظة على المهنة وشرفها لأن الإخلال بها خروج عنها وعن شرفها.¹¹

2. أهمية قواعد السلوك المهني

إن وضع أنظمة وقواعد لممارسة المهن المختلفة خاصة مهنة المحاسبة والمراجعة بات ضرورة ملحة خاصة في ظل ما يقع من فضائح مالية وما يتبعها من قيود على أعمال وأنشطة شركات الأعمال، حيث تتضمن هذه الأنظمة والقواعد كل من الأنشطة والأسس والحقوق والواجبات التي يجب الالتزام بها عند ممارسة عمل مهني معين، مما جعل القائمين على شركات الأعمال لا ينظرون إلى الأخلاقيات على أنها

مجرد قواعد وأنظمة جامدة، بل قاموا ببذل مزيد من الجهد للاهتمام بهذه القواعد والمبادئ مما أدى إلى اعتماد هذه المبادئ والقواعد كمشجع أساسي للموظفين والمدراء وأعضاء مجلس الإدارة على التفكير واتخاذ القرارات من خلال منظومة من القيم المشتركة.¹²

كما أن آداب وأخلاقيات المهنة ضرورية لقيام المجتمعات واستمرارها وتماسكها ونجاحها في عملية البناء حيث إن انعدام القيم يؤدي إلى الخداع والغش وانعدام الثقة وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة لذلك قامت العديد من الجهات المنظمة للمهن المختلفة بسن تشريعات ومبادئ وقواعد للسلوك المهني من أجل ضبط السلوك المهني وتحسين الخدمات المهنية المقدمة، ومهنة المحاسبة والمراجعة بحاجة بشكل أكبر من غيرها من المهن إلى هذه القواعد والمبادئ، وذلك لأن نتائج أعمالهم تؤثر بشكل كبير على عملائهم وعلى ذوي العلاقة ومن ثم المجتمع.¹³ كما أنه يجب أن تكون لأي مهنة قواعد ومبادئ تحكم تصرفات أصحابها تجاه المجتمع الذي يتواجدون به والبيئة التي يعملون بها، وفيما يتعلق بالمحاسبين والمراجعين تعتبر قواعد السلوك المهني الخاصة بهم بمثابة الإرشاد الذي يجب أن يلتزم به بما تتضمنه من مبادئ وقواعد تحكم عمله وعلاقاته مع زملاء المهنة ومع العملاء وأصحاب العلاقة الآخرين.¹⁴

3. أهداف قواعد السلوك المهني

تهدف قواعد السلوك المهني إلى تحقيق أغراض الآتية:¹⁵

- رفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق والحفاظ على كرامتها وتدعيم التقدم الذي أحرزته بين غيرها من المهن الأخرى.
- تنمية روح التعاون بين المدققين والمحاسبين ورعاية مصالحهم المادية والأدبية والمعنوية.
- بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور المعنيين بخدمات المحاسبين والمدققين من طوائف المستفيدة من هذه الخدمات.

- تكملة النصوص القانونية والإحكام التي وضعها المشرع لتوفير مبدأ الكفاية في التأهيل وحياد المدقق في عمله.
- الحد من ظاهرة الفساد الذي ساد معظم أنحاء العالم ممثلة في انهيار الدول والشركات بسبب الفساد السلوكي لعاملين بالشركات.

4. أنواع قواعد السلوك المهني

1.4 من حيث السلطة أو الجهة التي وضعها: ونقسم إلى نوعين:

- قواعد قانونية: ويقصد بها تلك القواعد التي يضعها المشرع التي تتضمن القوانين المنظمة للمهنة أو التي تحكم الرقابة على حسابات الوحدات.
- قواعد تنظيمية: ويقصد بها تلك القواعد التي تصدر من المنظمات المهنية لحث المحاسبين والمدققين على الالتزام بأداب المهنة وسلوكها.

2.4 من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها: ونقسم إلى نوعين:

- قواعد مكتوبة: هي القواعد التي دونت في وثيقة مكتوبة سواء قانون يصدر من سلطة تشريعية أو قرار من السلطة التنفيذية أو توصيات من منظمات مهنية.
- قواعد عرفية: نعني بها تلك القواعد والمبادئ التي لا تتضمنها وثيقة مكتوبة وإنما يتعارف عليها على أتباعها وينظرون إليها على أنها دستور جامع، ومجموعة من الآداب والتقاليد التي يعمل على توفيرها الوعي المهني بين المزاولين للمهنة.¹⁶

5. قواعد السلوك المهني الصادرة عن المؤسسات المهنية المنظمة للمهنة

إن مهنة الحاسبة والمراجعة بحاجة ماسة إلى من يرفع مستواها المهني من خلال كوادرها والممارسين لها، مما يستوجب الالتزام بمبادئ وسلوكيات المهنة وأخلاقياتها، وقد أصدرت العديد من المنظمات والهيئات الدولية مبادئ وقواعد ومعايير لآداب وأخلاقيات وسلوكيات المهنة.

1.5 قواعد السلوك المهني الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)

يعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين هو أول من اصدر دليلا لآداب وسلوكيات المهنة عام 1917، وخضع الدليل لعدد من تطورات وإعادة الصياغة للأخذ بالمتغيرات المستجدة في بيئة المحاسبة والتدقيق، في تموز عام 1990 قامت لجنة المحاسبة الفدرالية الدولية (IFAC) بنشر دليل قواعد السلوك المهني الذي غير عنوانه بعد ذلك (مجموعة قواعد مهنة المحاسبة) وكان هدفهم إيجاد قواعد للسلوك المهني يلتزم بها أعضاء المهنة عند ممارستهم لعملهم المهني، إذ أن ممارسة المهنة يتطلب الالتزام بقواعد سلوك مهني، ومن هنا نتضح مسؤولية النقابات المهنية تجاه أعضائها الحاليين والمستقبليين.

أما آخر إصدار من قواعد السلوك المهني الصادر عن المعهد الأمريكي فيتكون من أربعة أجزاء هي (المبادئ، قواعد السلوك، التفسيرات، الأحكام الأخلاقية)، حيث إن المبادئ هي عبارة عن معايير مثالية للسلوك الأخلاقي تم صياغتها على شكل مصطلحات فلسفية غير إلزامية، أما قواعد السلوك فهي عبارة عن معايير الحد الأدنى للسلوك الأخلاقي تم صياغتها على شكل قواعد محددة إلزامية، بينما التفسيرات فهي عبارة عن تفسيرات لقواعد السلوك تم إعدادها من قبل قسم الأخلاق المهنية في المعهد، وهذه التفسيرات لا تحمل صفة إلزامية لكن يتوجب على ممارس المهنة أن يبرر الانحراف عنها، أما بالنسبة للأحكام الأخلاقية فهي عبارة عن توضيحات منشورة واجابات لأسئلة تتعلق بقواعد السلوك قدمها ممارسي المهنة والمهتمين بالمتطلبات الأخلاقية للمعهد الأمريكي كما أنها لا تحمل صفة إلزامية.¹⁷

2.5 قواعد السلوك المهني الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين من أجل دعم وتعزيز مهنة المحاسبة لتصب في النهاية في خدمة المصلحة العامة من خلال إصدار وتطوير معايير مهنية دولية وقواعد أخلاقيات مهنة ذات جودة عالية وبشكل دائم.

لقد قام الاتحاد الدولي بتشكيل المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين حيث قام بإصدار قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، حيث يطلق مصطلح المحاسب المهني على ممارسي مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات. وتتكون قواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين من ثلاثة أجزاء:¹⁸

الجزء الأول: يحدد المبادئ الأساسية للأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين، ويوفر إطار مفاهيم لتطبيق تلك المبادئ، ويتضمن هذا الإطار إرشادات حول المبادئ الأخلاقية الأساسية، حيث يجب على المحاسبين المهنيين تحديد التهديدات التي تحول دون تطبيقهم للمبادئ الأساسية، ومن ثم تقييم هذه التهديدات وبعد ذلك تطبيق الاجراءات الوقائية اللازمة للقضاء عليها أو العمل على تقليصها قدر الإمكان بحيث تصل إلى مستوى مقبول وذلك لتجنب مخاطر عدم الالتزام بالمبادئ الأساسية.

الجزء الثاني: يوضح هذا الجزء كيفية تطبيق إطار المفاهيم المذكور في الجزء الأول (المبادئ الأساسية) ، حيث ينطبق هذا الجزء من قواعد السلوك الأخلاقي على

المحاسبين المهنيين العاملين في الممارسة العامة للمهنة مثل (الشركات التي تقدم الخدمات المهنية مثل مراجعة الحسابات والاستشارات والخدمات المحاسبية الأخرى).

الجزء الثالث: كذلك يوضح هذا الجزء كيفية تطبيق إطار المفاهيم المذكور في الجزء الأول، لكن هذا الجزء من القواعد ينطبق على المحاسبين المهنيين في قطاع

الأعمال (وهم المحاسبين الذين يتم تعيينهم في شركات تعمل في مجال التجارة أو الصناعة أو الخدمات أو القطاع العام) وكذلك يتضمن المحاسبين المهنيين الذين يتعاقدون مع هذه المنشآت .

لقد صدرت العديد من مدونات السلوك المهني والأخلاقي عن عدة هيئات محلية وإقليمية ودولية، ومعظم هذه المدونات تتضمن كل من المبادئ الأساسية الأخلاقية وقواعد السلوك المهني، ويتشابه عدد من هذه المدونات مع بعضها البعض لأنها

معظمها تتوافق بالأساس مع مدونة السلوك الأخلاقي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

وقد بينت مدونة السلوك الأخلاقي الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيون أهم المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب أن يتحلى بها في مجال المحاسبة والمراجعة وهي:¹⁹

• النزاهة

يفرض مبدأ النزاهة على كل المهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة بأن يكونوا على قدر من

الاستقامة والأمانة في كل من علاقاتهم المهنية وعلاقات الأعمال، كذلك تتضمن النزاهة بأن يتحلى المهنيون بالصدق والعدل أثناء تنفيذ مهامهم، وقد ورد في المدونة الأخلاقية للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن مبدأ النزاهة يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء غير المقصودة والاختلاف الصادق في الرأي، ولكن في حال كان هناك خداع أو تحايل فإنه يتعارض مع مبدأ النزاهة.

• الموضوعية

مبدأ الموضوعية يعني بالأبداً يكون المحاسب والمراجع متحيزين أثناء تأديتهم لمهامهم، كذلك عدم تأثرهم بالآخرين حتى لا يتأثر حكمهم المهني الخاص.

• الكفاءة والعناية المهنية اللازمة

يفرض مبدأ الكفاءة والعناية المهنية اللازمة على جميع مراجعي الحسابات بأن يلتزموا بما يلي:

- المحافظة على المعرفة والمهارة المهنية بالمستوى المطلوب وذلك لضمان حصول العملاء وأصحاب العمل على خدمات ذات كفاءة مهنية عالية.
- تأدية المهام باجتهد وفقاً للمعايير المهنية والفنية المطبقة عند تأدية الخدمات المهنية.
- كما أنه يجب على مراجعي الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة عند أداء مهامهم ومسئولياتهم تجاه كل من العملاء وأصحاب العمل وكذلك المجتمع،

حيث أن مبدأ العناية المهنية يفرض عليهم مسئولية تقديم الخدمات بسرعة وبدقة مع مراعاة المعايير الفنية والأخلاقية المعمول بها.

• السرية

يفرض مبدأ السرية على مراجعي الحسابات الامتناع عن التالي:

- الكشف عن أية معلومات سرية خاصة بالشركة أو صاحب العمل والتي يتم الحصول عليها كنتيجة لعلاقات مهنية وعلاقات العمل دون تفويض محدد باستثناء وجود حق أو واجب مهني وقانوني يتطلب بالكشف عن هذه المعلومات.

- استخدام المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها كنتيجة لعلاقات العمل وعلاقات مهنية لمصلحة شخصية أو لمصلحة طرف ثالث.

• السلوك المهني

إن مبدأ السلوك المهني يلزم المراجعين بالتقيد بالأنظمة والقوانين ذات الصلة بالإضافة لتجنب أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة. ويوجد أربعة قواعد عامة للسلوك المهني الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:²⁰

- الكفاءة المهنية: تقتضي بأن يباشر ممارسي المهنة تقديم الخدمات المهنية فقط التي يكونوا قادرين على استكمالها بكفاءة مهنية.
- بذل العناية المهنية الكافية: يجب على المهنيين بذل العناية المهنية الكافية أثناء تأديتهم للخدمات المهنية.
- التخطيط والإشراف: يجب أن يكون لدى المهنيين تخطيط على نحو كاف وكذلك يجب أن يكون هناك إشراف على تأدية الخدمات المهنية المقدمة.
- بيانات كافية وملائمة: يجب أن تكون البيانات التي يحصل عليها المهنيون ملائمة وعلى نحو كاف، بحيث يمكن استخدامها والاستفادة منها عند الوصول للاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالخدمات المهنية المقدمة.

المحور الثالث: دور أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري

إن العوامل الأساسية التي ساهمت في انتشار الفساد المالي والإداري بسبب الممارسات الغير أخلاقية للمديرين والمحاسبين تشمل العوامل التالية:²¹

- نقص الشفافية في التقارير المالية للشركات الذي أدى الى فقد الثقة في هذه التقارير وعدم فائدة القرارات المعتمدة عليها.
- القيم والسلوك غير الأخلاقي للمنظمة، حيث تبين أن جزءًا كبيرًا من انهيار الشركات يرجع لتصرفات غير أخلاقية من قبل المديرين والمحاسبين والمراجعين.
- سيطرة ثقافة أن الأموال أو النقود تصنع كل شيء داخل المجتمع.
- فساد مجتمع الأعمال.
- ضعف ومرونة النظم القانونية والتشريعية.
- عدم كفاية التعليم الأخلاقي ونقص التوجيه الأخلاقي في التعليم المحاسبي داخل الجامعات.

إن المعايير المحاسبية قد حددت أهداف المحاسبة بتوفير معلومات مفيدة ملائمة لصالح جهات متعددة وتخلو من التحيز، أي أن الأساس في عمل المحاسب هو عدم التحيز لأي من الأطراف الداخلية أو الخارجية عند إعداد هذه القوائم وإن المرونة المتاحة للمحاسب تحمله مسؤولية اختيار الطريقة الأكثر ملاءمة لطبيعة نشاط الشركة والوضع الاقتصادي، والتي تحقق مصالح الأطراف كلها، إذ أن مسؤولية المحاسب لا تنحصر فقط في إرضاء الزبون أو صاحب العمل، لأن المعايير المحاسبية تضع بالحسبان أولاً المصلحة العامة، وهناك جهات متعددة تساند المحاسبة لتحقيق أهدافها في توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات فمثلاً:

- المدقق الخارجي يساعد في الحفاظ على النزاهة والكفاءة عند إعداد القوائم المالية.

- يساهم الإداريون الماليون العاملون في الشركات في دعم الاستخدام الكفوء والفعال لموارد تلك الشركات.
- يقدم المدققون الداخليون تأكيدات حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية التي تدعم درجة الثقة في البيانات المالية.
- يساعد خبراء الضرائب على بناء الثقة والكفاءة في المعلومات المالية.
- تقع على المستشارين الماليين مسؤوليات تجاه الجمهور حول مصداقية القوائم المالية.²²

ولكن لدى المحاسبين دور أساسي ضمن جهود المجتمع لتخفيض خطر الفساد المالي والإداري وذلك من خلال:²³

- كمنهنيين فإنهم يملكون حماية المصلحة العامة من خلال امتلاكهم أخلاقيات مهنية وشخصية بمستويات عالية تدعو إلى النزاهة والموضوعية عند تقييم الأعمال المسندة إليهم.
- موقعهم التنظيمي الاستراتيجي داخل المنظمات أو المؤسسات سواء كانوا مدققين داخليين أو محاسبين موظفين أو مدققين خارجيين أو استشاريين يمكنهم من الوصول إلى معلومات موثوق بها وعلى درجة عالية من السرية . كما أكدت الورقة الثانية والتي أعدت بواسطة IFAC أن مهنة المحاسبة تحتاج إلى الدعم القانوني والحكومي للقيام بدورها في مكافحة الفساد.

تمثل المراجعة حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ تساعدها على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، وغرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، إن حاجة المحاسبين والمراجعين لكسب ثقة المجتمع تحتم عليهم الالتزام بالسلوك الأخلاقي وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمونها، حيث إنه في حال عدم القدرة على تقديم خدمات نوعية تحظى بثقة المجتمع قد يؤدي ذلك إلى التأثير بشكل سلبي على مكانة المهنة لدى المجتمع، لذلك فإن العديد من الجهات المنظمة للمهنة عكفت على تفعيل وإصدار قواعد للسلوك المهني لتشجيع الالتزام

بالسلوك الأخلاقي، حيث تعد قواعد السلوك المهني من أهم القوانين التي تحث على التمسك بأخلاقيات المهنة كونها تساهم في تعزيز ثقة المجتمع وذوي العلاقة بالمهنة من خلال تمتعها بالنزاهة والموضوعية والكفاءة.

يعتبر التدقيق أحد أهم الأمور الأساسية التي توفر نوعاً من الرقابة على الأداء والالتزام وحماية الأموال العامة والخاصة ويساهم بشكل فاعل في محاربة الفساد وبالتالي الوقاية منه وهو ما يؤمن سير العمل على نحو أفضل، كما أن مهنة التدقيق بقواعدها وأسسها المتعارف عليها تقع عليها مهمة الكشف على مواطن الضعف والخلل في إجراءات الإدارات الخاضعة لها مالياً وإدارياً، ومن بين وظائف التدقيق التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية، التقييم ومتابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة والتحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر. إن وظائف التدقيق المختلفة هي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لحماية أموال المشروع وحماية الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك تعتبر انشائية لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسات العامة للمشروع لأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الإجراءات الإدارية والرقابية والتطورات الحديثة. كما يجب على المدقق أن يخطط للتدقيق آخذاً بعين الاعتبار الاحتمال المعقول لاكتشاف التباينات الجسيمة في المعلومات المالية نتيجة أي خطأ أو إحتيال فيها.²⁴

حتى تستطيع مهنة المراجعة أن تقوم بواجبها فيما يتعلق بمكافحة الفساد المالي والإداري يجب أن يتم توضيح ميثاق قواعد السلوك المهني والتي يلزم المراجع بالتحلي بها لتحديد المسؤوليات المطلوبة من المراجع وتوضيحها وأن يكون هذا القانون منسجم مع المعايير الدولية وتعديلاتها.

كما يجب التركيز على أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة وتعميق الوعي بقيمتها فضلاً عن قيم الوظيفة وأخلاقياتها وبالشكل الذي يساهم في تشخيص حالات الفساد الإداري والمالي والحد منها والتي تحقق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- إتاحة الفرصة للمحاسبين والمراجعين بأداء وظائفهم بكفاءة عالية ومستوى جودة متميز وبذل العناية المهنية الكافية.
- التمسك بأخلاقيات المهنة كوسيلة لحماية أصحاب المصلحة والمجتمع ككل.
- تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة.
- ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها وضمن تحقيق أهدافها بشكل قانوني واقتصادي.
- محاربة الفساد المالي والإداري وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائياً.
- ضمان تحقيق النزاهة والحياد والاستقامة.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

النتائج

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر الفساد الإداري والمالي من أبرز القضايا التي تواجه اقتصاديات الدول، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول باختلاف درجة نموها وتطورها.
- تتنوع الأسباب المؤدية إلى بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري وتفتيشها داخل اقتصاديات الدول منها ما هو مرتبط بالعوامل الشخصية، العوامل التنظيمية، العوامل البيئية (البيئة الاقتصادية، البيئة السياسية، البيئة القانونية، البيئة الثقافية).
- إن ظاهرة الفساد المالي والإداري لا تقتصر في تداعياتها على ما تفرزه من سلبيات على قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد آثارها لتطال كافة أفراد المجتمع وقطاعاته لما لها من تأثيرات مباشرة على اقتصاد الدولة باعتبارها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أنها تؤدي إلى اختلال الهيكل التركيبي للمجتمع، كما أنها تعمل على اعتياد الأفراد لسلوكيات يرفضها كل مجتمع ينشد المحافظة على ما بني عليه من قيم ومبادئ، ناهيك عن تأثيرها

على الحياة السياسية حيث تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة على سيطرة رأس المال والرشوة.

- أدى تضارب المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المالكين إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل على حماية مصالح المالكين وبقية أصحاب المصالح، وذلك بالحد من التلاعب المالي والإداري الذي يحصل في هذه الشركات من قبل الإدارات التنفيذية، باعتبارها الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة.
- أن مسؤولية ممارسي مهنة تدقيق الحسابات لا تقتصر على تلبية احتياجات الزبون وصاحب العمل وإنما تشمل بصورة كبيرة المصلحة العامة أي أن للمحاسبين والمدققين دور مهم في المجتمع.
- إن الالتزام الأخلاقي من قبل ممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة سوف يقلل من تعرض الوحدات الاقتصادية للخطر سواء كان الخطر (الإفلاس، الفساد، الغش، وتلاعب بالمال، الانهيار).
- يجب على المهنيين التحليل والالتزام بالأخلاق والنزاهة في كل عمل يقومون به سواء كانوا مدققين ومحاسبين وموظفين من أجل سمعة المهنة وشرفها وثقة التي تمتلكها.

التوصيات

- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي نوجزها في ما يلي:
- حتى تستطيع مهنة المراجعة أن تقوم بواجبها فيما يتعلق بمكافحة الفساد يجب أن يتم توضيح ميثاق قواعد السلوك المهني والتي يلزم المراجع بالتحلي بها لتحديد المسؤوليات المطلوبة من المراجع وتوضيحها، وأن يكون هذا القانون منسجم مع المعايير الدولية وتعديلاتها.

- إن مكافحة الفساد المالي والإداري لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكلتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.
- تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع برفع الأجور وتقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة لهم ضمان توفير الحد الأدنى من الرفاهية التي تمنعهم من الانجرار إلى مزالق الفساد المالي والإداري.
- تدوير الموظفين والمسؤولين بشكل مستمر لضمان عدم السماح لبناء بؤر فساد إداري على هيئة عصابات منظمة يكرن من الصعب القضاء عليها.
- خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لآثاره السلبية في التنمية الاقتصادية.
- تبسيط القوانين وجعلها أكثر شفافية ووضوحاً وإزالة الغموض الذي يبيح المجال لتأويل تفسير القوانين حسب مقتضيات مصالح فئة على حساب فئة أخرى، وكذا تغطية كافة الثغرات التي يمكن استغلالها.
- وضع قوانين مشددة وصارمة حول عقوبة المفسدين في جانبيه المالي والإداري خاصة حول الرشوة، التزوير والابتزاز.
- إصلاح النظام الضريبي وتخفيف العبء عن المكلفين بالضريبة، وهو ما يسمح بالحد من التهرب الضريبي الذي يمثل أحد أهم مظاهر الفساد المالي، ويشمل الإصلاح الإعفاءات الضريبية والتخفيضات والامتيازات.
- هناك دور كبير لمهنة المراجعة في موضوع مكافحة الفساد من خلال المسؤوليات المنوطة بها، بشكل خاص المسؤولية الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة والمسؤولية عن اكتشاف التضييل. كما يبدو هذا الدور من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني والتي يلزم المراجع بالتحلي بها.
- الإكثار من إصدار النشرات والمجلات الدورية المتخصصة بالالتزامات والقواعد الأخلاقية لممارسي المهنة.
- تحديث قواعد السلوك الأخلاقي للمهنة بما يتلائم مع التطورات التي تطرأ على المهنة.

قائمة الهوامش

- ¹ أيسران محمد سامي شامية، دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد (دراسة تطبيقية) ، ماجستير مراجعة الحسابات، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008-2007، ص 17.
- ² عبود سالم محمد، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، دار الدكتور للعلوم ، جامعة بغداد، 2008، ص 42.
- ³ عاطف محمد أحمد أحمد، دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA لكلية التجارة، جامعة بنى سويف، ص 05.
- ⁴ سهير حسين حسن، المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد الإداري والمالي، مجلة دبالى العدد الخامس والستون، 2015، ص 200.
- ⁵ عاطف محمد أحمد أحمد، مرجع سابق، ص 18.
- ⁶ طاهر محسن منظور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال:الأعمال والمجتمع ، دار وائل للنشر ، الأردن، 2008 ، ص 385.
- ⁷ دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتنقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 09.
- ⁸ نفس المرجع، ص ص 11-12.
- ⁹ التميمي، هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 63.
- ¹⁰ محمود بكر خليل عبد العال، مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني (دراسة تطبيقية على شركات ومكاتب المراجعة في قطاع غزة)، الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، 2015، ص 18.
- ¹¹ أردبني، طه أحمد حسن، التحديات التي تواجه أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق: دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، مجلد (29)، العدد (85)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007، ص 6.
- ¹² الصوري، محمد أحمد، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص 23.
- ¹³ الذنبيات، علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 109.
- ¹⁴ المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 55.

¹⁵ عثمان، عبد الرزاق محمد، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999، ص 34.

¹⁶ عثمان، عبد الرزاق محمد، مرجع سابق، ص 34.

¹⁷ Arens, A., Elder, R. J., & Beasley, M, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th Edition. New Jersey: Pearson Prentice Hal, 2012, p84.

¹⁸ محمود بكر خليل عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 32.

¹⁹ نفس المرجع، ص ص 34-38.

²⁰ نفس المرجع، ص 42.

²¹ Mary, L. et al. (2008) “Accounting Scandals, Ethical Dilemmas and Educational challenges”, Critical Perspectives on Accounting, Vol.19, Issue 4, pp.226-254.

²² مقداد احمد الجليلي، وحيد محمود رمو، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجيات الحد من الفساد الإداري، تنمية الزافدين العدد 106 مجلد 34 لسنة 2012 كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ص 122.

²³ أحمد عطية اسماعيل محمد، أحمد سعد محمد حسان، إطار مقترح لتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مكافحة الفساد المالي في الوحدات الحكومية في مصر دراسة نظرية، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة تتفعل آليات المحاسبة والمراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري 8 - 7 أبريل 2013 ، كلية التجارة - جامعة بنى سويف، ص 09.

²⁴ م. ايناس عبد الرمضان القيسي، أثر التدقيق الداخلي والخارجي في اكتشاف الفساد المالي والإداري، مجلة كلية التراث، العدد السادس، ص 116.

قائمة المراجع

بالغة العربية

1. الكتب

- أ. التميمي، هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- ب. الذنبيات، علي عبد القادر، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، الطبعة الثالثة دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- ج. طاهر محسن منظور الغالبي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- د. عبود سالم محمد، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، دار الدكتور للعلوم، جامعة بغداد، 2008.
- هـ. عثمان، عبد الرزاق محمد، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999.
- و. المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.

2. المذكرات والرسائل الجامعية

- أ. الصوري، محمد أحمد، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعية الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013.
- ب. محمود بكر خليل عبد العال، مدى التزام مراجعي الحسابات بأخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني (دراسة تطبيقية

على شركات ومكاتب المراجعة في قطاع غزة)، الرسالة
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية - غزة، 2015.
ج. يسران محمد سامي شامية، دور مهنة المراجعة في مكافحة
الفساد (دراسة تطبيقية) ، ماجستير مراجعة الحسابات، كلية
الاقتصاد، جامعة دمشق، 2008-2007.

3. المجالات

أ. أرديني، طه أحمد حسن، التحديات التي تواجه أخلاقيات مهنة
المحاسبة في العراق: دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في
مدينة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، مجلد (29)، العدد (85)،
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2007.
ب. إيناس عبد الرمحان القيسي، أثر التدقيق الداخلي والخارجي في
اكتشاف الفساد المالي والإداري، مجلة كلية التراث، العدد
السادس.

ج. سهير حسين حسن، المسؤولية الأخلاقية في مواجهة الفساد
الإداري والمالي، مجلة ديبالي العدد الخامس والستون، 2015.
د. عاطف محمد أحمد أحمد، دراسة تحليلية لدور المحاسبة
القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد
المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة
المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA لكلية التجارة،
جامعة بنى سويف.

هـ. مقدار احمد الجليلي، وحيد محمود رمو، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في استراتيجيات الحد من الفساد الإداري، تنمية الرافدين العدد 106 مجلد 34 لسنة 2012 كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل.

4. الملتقيات والندوات

أ. أحمد عطية إسماعيل محمد، أحمد سعد محمد حسان، إطار مقترح لتطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مكافحة الفساد المالي في الوحدات الحكومية في مصر دراسة نظرية، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة تتغل آليات المحاسبة والمراجعة في مكافحة الفساد المالي والإداري 8-7 أبريل 2013 ، كلية التجارة - جامعة بنى سويف.

ب. دادن عبد الغني، سعيدة ثلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

باللغة الأجنبية

1. Arens, A., Elder, R. J., & Beasley, M, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**, 14th Edition. New Jersey: Pearson Prentice Hal, 2012.
2. Mary, L. et al. "Accounting Scandals, Ethical Dilemmas and Educational challenges", Critical Perspectives on Accounting, Vol.19, Issue 4, 2008.